

العراق وفلسطين ومُستقبل المنطقة

فجأة أضحي العراق هو القضية، وأضحت الضربة العسكرية الأميركية للعراق مُرجحة، لا بل شبه مؤكدة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، والذي دعا فيه إلى إشراك مجلس الأمن الدولي في قرار الحرب. والهدف الذي تُعلنه الإدارة الأميركية لهذه الخطوة يترجّح بين أمرين: بين تجريد العراق مما قد يمتلك من أسلحة الدمار الشامل وبين تغيير النظام في بغداد وإحلال نظام ديمقراطي محلّه. ومن الطبيعي أن يتناول أي قرار لمجلس الأمن الشقّ الأول من الهدف المُعلن دون الشقّ الثاني الذي يعتبر تدخُّلاً في شؤون العراق الداخلية.

أما الأهداف الحقيقية الأبعد مدى للعملية العسكرية المُنتظرة، فتقع تحت خمسة عناوين رئيسية:

أولاً، صرف الأنظار عن قضية فلسطين وما يدور على الساحة الفلسطينية من فظائع على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية قمعاً للانتفاضة وسعيّاً للتوصّل إلى تسوية للصراع تُملي إسرائيل فيها شروطها كاملة. وقد تحقّق بعض هذا الهدف فاستقطبت أزمة العراق الاهتمام وصرفت الأنظار عن قضية فلسطين في المنطقة العربية. واستغلّت إسرائيل انشغال العرب والعالم في تتبّع تطورات الموقف على الصعيد العراقي فصعدت اعتداءاتها وإجراءاتها القمعية في التصدي للانتفاضة من دون رقيب أو حسيب.

ثانياً،

إذا تمكّنت أميركا من سحق العراق عسكرياً، كما هو منتظر، اكتسبت موقع الأمر النهائي في المنطقة بلا منازع. ولا بدّ أن تستغل أميركا هذا الموقع المهيمن لتفرض تسوية لقضية المنطقة من دون الالتفات إلى الحقوق والمطالب العربية. إن إنحياز أميركا للسافر لإسرائيل، وقوّة الضغط اليهودي على الإدارة الأميركية داخل المجتمع الأميركي، وازدراء الإدارة الأميركية للأنظمة العربية، كل ذلك كفيلٌ بحمل أميركا على فرض تسوية لقضية فلسطين على الوجه الذي يرضي إسرائيل كلياً وعلى حساب الحقوق العربية. فالدولة العظمى، التي استطاعت أن تجرّ الأمم المتحدة والدول الكبرى إلى موقف يدعم الهجمة الأميركية على العراق، تستطيع أن تملي الحلّ الذي تشاء بعد الاستيلاء على العراق والسيطرة من ثم على الإرادة العربية الرسمية، إذ لا ريب في أن من أهداف العملية المُرتقبة في العراق إرهاب الحُكّام العرب فإخضاعهم.

ثالثاً،

إن أخطر ما يمكن أن تسفر عنه العملية العسكرية الأميركية ضد العراق تشظي العراق دويلات فتوية، الأمر الذي قد يكون من تداعياته استثارة الأقليات في طول العالم العربي وعرضه، واستنفارها تحت شعارات مطلبية ليس من المستبعد أن تكون في جوهرها تقسيمية. وما أكثر الأقليات في العالم العربي. بعبارة أخرى، أخشى ما يخشاه العرب أن تفضي الضربة الأميركية إلى تقسيم العراق، وأن يكون ذلك مقدّمة لتفتيت العالم العربي بأسره دويلات متنازعة ومتنازعة. وهذا ينسجم مع استراتيجية إسرائيل التي تسعى إلى ضمان أمنها القومي في المدى الأبعد بحيث لا تعود الكثرة العددية للعرب في محيطها المباشر تشكّل تهديداً لأمنها القومي، وتغدو إسرائيل جرّاء ذلك لا الأقوى عسكرياً فحسب، بل الأكبر حجماً أيضاً بين دويلات متنازعة. بذلك تكون السياسة الخارجية الأميركية قد وظّفت مجدداً في خدمة المصالح الإسرائيلية.

ونحن من القائلين أن ليس لأميركا استراتيجية خاصة بها حيال الشرق الأوسط، بل هناك استراتيجية إسرائيلية تتبناها أميركا في سياستها الخارجية. هذا ما يخلص إليه المتتبع للسياسة الخارجية الأميركية.

رابعاً،

يخشى أن يكون الحلّ الإسرائيلي لقضية فلسطين، الذي قد تتبناه أميركا وتنقّذه، مُرتكزاً على مشروع توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم. فإسرائيل ترفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم رفضاً قاطعاً. ويخشى أن يكتنف المشروع الإسرائيلي خطة لتهجير المزيد من الفلسطينيين من أراضيهم وتوطينهم في العراق الذي كثيراً ما يقال إنه قادر في مساحته وإمكاناته على استيعاب المزيد من السكان. ففي حال كان التوطين جزءاً من التسوية المفروضة، فإن لبنان لن ينجو من انعكاساته. وفي هذا ما فيه من مخاطر على الواقع اللبناني، فقد جاء رفض التوطين نصاً صريحاً في وثيقة الوفاق الوطني، اتفاق الطائف، ومن ثم في مقدّمة الدستور اللبناني. فاللبنانيون مجمعون على رفض التوطين، من جهة، لأنّ حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم هو جوهر القضية الفلسطينية، وهم ملتزمون هذه القضية، فالتوطين يفرغ قضية فلسطين من مضمونها، ومن جهة ثانية لأن التوطين يتعارض مع نص وفاقي صريح تلاقى اللبنانيون حوله بعد أزمة دامية طويلة.

خامساً وأخيراً، إنّ الممارسة الديمقراطية إما غائبة كلياً أو هي هزيلة في كلّ الدول العربية من دون استثناء. فإذا كان هدف العملية العسكرية الأميركية المعلن تبديل النظام العراقي وإحلال نظام ديمقراطي محلّه، فإنّ نجاح العملية الأميركية في العراق قد يجعل سائر الدول العربية هدفاً لعملياتٍ مماثلة في المستقبل المنظور. فإذا كان تغيير النظام مبرراً في العراق، فلماذا لا يكون كذلك أيضاً في سائر الدول العربية؟ وقد لا يسلم من مغبة هذا التوجّه أحد، حتى ولا حلفاء أميركا من العرب.

هذا الكلام ليس من بنات الخيال. وقد تطرّق إلى مثله معلقون غربيون. حسبنا هنا الاستشهاد بما ورد في هذا الصدد في مقال للمعلق الأميركي

المعروف وليام بفاف، نشرته صحيفة الأنترناشنال هيرالد تريبيون في عددها الصادر بتاريخ ١٤ - ١٥ أيلول ٢٠٠٢.

فقد جاء في هذا المقال أن «بعض المحافظين الجدد والمؤيدين لإسرائيل، وهؤلاء من المؤثرين في سياسة إدارة الرئيس بوش، يدعون إلى رؤية الحرب ضد صدام حسين في منطوق سياسة أميركية طويلة الأمد ترمي إلى تحقيق تحوّل في الشرق الأوسط المسلم. هذه النظرة ترى في تغيير النظام العراقي، كما في الحملة ضد القاعدة، خطوات ضرورية في سياق برنامج أميركي يمتد عبر عقود من الزمن ويرمي فعلياً إلى تبديل كل الحكومات القائمة في الشرق الأوسط وإلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ويشبّه هؤلاء هذه السياسة بالجهد الأميركي لإعادة تشكيل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية». ويردف المقال أن هذه الرؤية «تقوم على تصوّر لأفغانستان ما بعد الطالبان ولتسوية عربية - إسرائيلية بالشروط التي ترضى بها إسرائيل». ويقول: «إن هذه الرؤية تنطوي على دعم للمجتمع المدني في المنطقة برمتها، ولا سيما في دول حليفة لأميركا ومنها مصر والمملكة العربية السعودية وربما اتحاد الإمارات». على أن تشمل هذه السياسة أيضاً «الشرق الأوسط بأسره بالإضافة إلى آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان».

بناءً على ما تقدّم لا غلو في القول، إنّ مستقبل المنطقة العربية بأسرها سيكون في الميزان أمام احتمال الحرب على العراق. فقد تفرض الحرب تحوُّلاً جذرياً تتبدّل معه الخريطة الجغرافية للمنطقة. فلا عجب والحال هذه إن وقفت كل الدول العربية مبدئياً موقف الرفض لعملية عسكرية تشنّ على العراق، كما فعلت مؤخراً في مجلس جامعة الدول العربية. هذا مع وجود تصدّع في الموقف العربي يتجلّى في استعداد بعض الدول العربية لفتح مجالاتها الأرضية والجوية والبحرية لانطلاق العملية العسكرية الأميركية المرتقبة، وتقدّم قطر هذه الدول، كما يستشف من تصريح لوزير خارجيتها. فالدول العربية بعضها مرهبة وبعضها الآخر من التي تعتمد على أميركا في ضمان أمنها الخارجي.

ولمّا كان من المنتظر أن يتناول أي قرار يصدر عن مجلس الأمن مسألة تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل دون التطرق إلى الهدف الأميركي الآخر وهو تغيير النظام في العراق، فإن الحكمة تقضي بأن يقبل العراق بقرار مجلس الأمن ويفتح الباب على مصراعيه أمام المراقبين الدوليين للقيام بمهام التفتيش عن مصانع الأسلحة. بذلك يعطل الهدف الأميركي الآخر، أي تغيير النظام.

جريدة السفير في ١٧/٩/٢٠٠٢